مفهوم الدولة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ

د. علي فياض

الكلمات المفتاحيّة: الدولة، الشرعيّة، المشروعيّة، الخلافة، ولاية الفقيه، الحاكم، الأمّة، الفرد، الجماعة.

تتقدم فكرة "الشرعية" أو فلنقل على نحو أكثر دقّة "المشروعيّة" على ما عداها في النظام السياسيّ الإسلاميّ، إذ إنّ الأصل هو أن يكون النظام السياسيّ إسلاميًّا، أي شرعيًّا، وأن تكون المعارضات والقرارات الصادرة عنه، أي ما يمكن تسميته بولاية الأموال والأنفس، مجزية شرعًا، (إن صحّ التعبير).

هذا ما تنشره رؤية "ولاية الفقيه" أساسًا، التي تغطّي كذلك حالات "اللادولة" من الناحية الشرعيّة، كما هي الحال في شرعنة الفعل السياسيّ قبل نشوء النظام السياسيّ الإسلاميّ، أو شرعنة ذاك الفعل خارج حدود النظام السياسيّ الإسلاميّ.

وإلى حدٍ ما، تشبه رؤية "الخلافة" السنيّة، رؤية ولاية الفقيه لناحية أولويّة الشرعيّة على ما عداها.

ونقصد بما عداها بنية النظام نفسه، شكله ومؤسّساته وعلاقة هذه المؤسّسات فيما بينها وآليّات اختيار الحاكم، ودور المؤسّسات وحجم وحدود صلاحياتها، وتداول السلطة، ودور الشعب وحدود هذا الدور.

إذ إنّ كلّ ما يتّصل ببنى النظام وشكله، إنّما يكاد يندرج في إطار المتغيّرات التي تمليها المصلحة ويحدّدها الاجتهاد، والتي قد تختلف بين مرحلة وأخرى.. في حين أنّ مفهوم "المشروعيّة" يبقى الأساس الثابت الذي يعطي للنظام السياسيّ حضارة الإسلاميّ.

ما الذي يجعل من دولة ما، دولة إسلاميّة؟ يبدو واضحًا أنّ هذه الدول تأخذ بعين الاعتبار التكوين الاجتماعيّ الدينيّ لمجتمعاتها، وتأخذ بعين الاعتبار كذلك نظام الأحوال الشخصيّة الذي يستند إلى أساس دينيّ من حيث أحكام الزواج والتوريث، وهي أيضًا تعتبر الإسلام أحد مصادر التشريع في دساتيرها.

لكن السؤال الأكثر أهميّة، هو ما الذي يجعل من نظام سياسيّ ما، نظامًا إسلاميًّا؟

في المرحلة المعاصرة، برزت أربعة أنظمة سياسيّة، وقد تعاطى الرأي العامّ على أساس أنّها إسلاميّة، وهي تقدّم نفسها على أنّها إسلاميّة، إيران، السودان، السعوديّة، ونظام طالبان السابق في أفغانستان.

وفي حين أنّ النظام الإسلاميّ في السودان، غرق في انقسامات القادة الإسلاميّين أنفسهم، كما أنّ البلاد غرقت في مشكلة "الجنوب" الانفصاليّة، ممّا عطّل على التجربة السودانيّة أن تقدّم خصوصيّتها وإنجازاتها.

أمّا نظام طالبان، فقد كان نظامًا دينيًّا أصوليًّا سلفيًّا، قدّم تجربته شكلًا ومضمونًا. فالطبقة الحاكمة هي طبقة رجال الدين، والتشريعات دينيّة، والمظاهر العامّة للمجتمع دينيّة صارمة. ونظام الحدود والعقوبات نظام دينيّ صارم، أمّا مشروع الدولة السياسيّ، فقد كان ترجمة حرفيّة للرؤية السلفيّة الأصوليّة التي تحملها طالبان؛ أي الصراع مع كلّ الآخرين من صليبيّين وشيعة ومع قوى يختلفون معها في الموقف السياسي.

أمّا فيما يتعلّق بالنظام السياسيّ السعوديّ، فعلى الرغم من كونه نظامًا ملكيًّا وراثيًّا، فإنّه يعتمد من حيث التشريعات ونظام العقوبات، وبعض المعاملات الماليّة والمظاهر العامّة في المجتمع معايير دينيّة وفق الرؤية الوهابيّة كما أنّ لرجال الدين والجمعيّات الدينيّة

دور بارز في موازين القوى السياسيّة والاجتماعيّة داخل المملكة. إلّا أنّ المعايير الدينيّة لا تبرز في السياسات الخارجيّة للدولة، ولا في قيم ممارسة السلطة، ولا في أخلاقيّات الطبقة الحاكمة.

يبقى النظام السياسيّ في إيران، أكثر الأنظمة السياسيّة تعبيرًا عن "إسلاميّة سياسيّة معاصرة"، بدءًا من رأس الدولة بوصفه حاكمًا دينيًّا واردًا بالتشريعات والأحكام، وآليّات اتخاذها وصولًا إلى استراتيجيّات الدولة، ورسالتها وأهدافها، مع الإشارة إلى أنّ إستراتيجيّات الدولة وسياساتها التحكّم إلى بعدين أيديولوجيّ ومصلحيّ، وغالبًا ما يتمّ التوسّع في البعد المصلحيّ خاصّة في السياسات الخارجيّة، أمّا فيما يتعلّق ببعض الأنظمة النوعيّة للدولة كالنظام الاقتصاديّ فمن الصعب الوقوع على تمييز ما، يجعل من معايير العمليّة الاقتصاديّة في إيران، معايير لا تتشابه مع تجارب الدولة الأخرى، وتسمح لنا بالقول إنّ ثمّة نظامًا اقتصاديًّا له تربيته الإسلاميّة الخاصّة.

يرى البعض أنّ فكرة الدولة في أوروبا تطوّرت من خلال تطوّر مفهوم الفردانيّة، ومفهوم الحريّة المرتبط بها، أمّا في الفكر السياسيّ الإسلاميّ، فقد تمّ التشديد بوضوح على الجماعة أو الأمّة، ولم يحظَ موضوع حقوق الفرد أو مفهوم الحريّة المرتبط به باهتمام كبير، وما حظي باهتمام كبير فعلًا، هو مفهوم العدالة، حيث وضعته الأدبيّات الإسلاميّة في موقع القمّة من القيم السياسيّة كافّة، وهكذا تكون النتيجة لاتضاح شأن العدل كقيمة سياسيّة عليا، هي التركيز على دور القيادة، باعتبارها أساس الحياة السياسيّة، وعلى أهميّة القائد باعتبار أنّه يتميَّز بقدرات إيمانيّة وفكريّة تفوق ما لدى غيره.. (وهذا يعني أنّ ضمانات الممارسة العادلة للحكم تتركز في شخصيّة القائد أكثر ممّا تتركّز في المؤسّسات).

يمكن أن نستنتج ممّا سبق، أنّ معادلة السلطة في الغرب، تشكلت وفقًا للترتيب التالي: الفرد، الحريّة، الدولة، بينما تشكّلت في الفكر الإسلاميّ، العربيّ وفقًا لترتيب مختلف: الجماعة أو الأمّة، العدل القيادة.

واستطرادًا، من هنا ما يمكن أن نفهمه هو ترسيخ المنطق السلطانيّ في الدولة العربيّة، ليس فقط في إطارها التاريخيّ، بل في امتدادها إلى بنية الدولة العربيّة المعاصرة، ولو بصورة مقنعة. فالحاكم هو الضمانة وطالما أنّ العدل لم تتمّ مراعاته في ممارسة السلطة، فقد تلاشت المعادلة المذكورة في الممارسة، حيث ضُربت قيمتا العدل والأمّة، وجرى تحريف مفهوم الجماعة، لتبقى فقط حتميّة القيادة عارية ومجرّدة ومتأصّلة.